

بلاغ

خلافا للتصريحات التي أدلى بها الممثل القانوني لجمعية "عيش تونسي" لوسائل الإعلام، بأن الجمعية قد تحصلت من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية على التراخيص القانونية اللازمة لمعالجة المعطيات الشخصية، فإن الهيئة تعلم أن الجمعية المذكورة لم تحصل على ترخيص الهيئة في معالجة معطيات الإتصال التي جمعتها في إطار الإستشارة التي قامت بها والتي شملت قرابة 400 ألف شخص. وهو ترخيص مسبق وجوبي باعتبار وأن التجميع يتعلق بمعطيات شخصية حساسة تتمثل في قاعدة بيانات لأرقام هواتف المواطنين المستجوبين. علما وأن الجمعية اقتصرت في شهر نوفمبر 2018 على إبداع ملف تصريح في معالجة معطيات شخصية عادية، دون التعرض إلى مسألة الإستشارة ومعالجة معطيات الإتصال.

ولهذا تدعو الهيئة الجمعية المذكورة إلى وضع حد لهذه الخروقات والتي من شأنها أن تجعلها عرضة لتتبعات جزائية على معنى أحكام القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.



المراسم
العام



الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية
National Authority for Personal Data Protection
NATIONAL AUTHORITY FOR PROTECTION OF PERSONAL DATA